

# حرية الإعلام في قوانين الإعلام الجزائرية

1982 - 1990 و 2012

أ. د. محمد لعقاب

إن حرية الإعلام، هي الميزان الحقيقي الذي نقيس به قوانين الإعلام المختلفة، لأن قوانين الإعلام يجب أن تكرر حرية الصحافة، أكثر من تنظيمها لشروط الحصول على الرخص لإصدار الصحف أو امتلاك القنوات الإذاعية والتلفزيونية.

وحرية الإعلام في القوانين، نقيسها من خلال عدة مؤشرات، منها : حرية التملك، حرية النشر والبث، حرية الوصول لمصدر الخبر، حرية التوزيع، وغيرها من المؤشرات.

## أولا : قانون 1982<sup>1</sup>

أول ما يجب الإشارة إليه هو أن قانون الإعلام لعام 1982 جاء في سياق سياسي وايدولوجي يتمثل في حكم الحزب الواحد والتوجه الاشتراكي للبلد. لذلك فإن حرية الإعلام جاءت محكومة بالنظرية الاشتراكية للإعلام ونظرية المسؤولية الاجتماعية. وبناء عليه فإن تقييمها لا ينبغي ان يتم على اساس مرحلة ما بعد 1990 أي النظرية الليبرالية للإعلام.

---

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام. 1982.

وهكذا عبرت المادة 1 في باب المبادئ العامة لقانون 1982 عن هذا التوجه بالقول : "يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني وفي إطار الخيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني عن إرادة الثورة.

ونصت المادة 2 على أن : "الحق في الإعلام حق اساسي لجميع المواطنين. تعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي."

وهذا يعني أن الملكية تابعة للدولة ، لأنه قانونيا هي التي تقوم بمهمة إعلام المواطنين. وبناء على هذه المادة لا يجوز لأحد ملك الوسيلة للتعبير عن رأيه أو تبليغ مواطنين رسالة مخالفة وحتى لو كانت داعمة للسلطة.

وهذا ما تؤكد بوضوح المادة 5 بحصرها توجيه الإعلام في يد القيادة السياسية للبلاد وحدها : "إن توجيه النشرات الإخبارية العامة ووكالة الأنباء والإذاعة والتلفزة والصحافة المصورة هو من اختصاص القيادة السياسية للبلاد وحدها.

وهذه المادة توضح مستوى الفهم العام للإعلام، فهو جزء من مهام الدولة والسؤال المطروح كيف تستطيع القيادة السياسية ممارسة الاعلام ؟

وتفوض نفس المادة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني من خلال وزير الإعلام التعبير عن هذا التوجه. أي عن توجهات القيادة السياسية.

وتحدد هذه المادة أيضا مدراء أجهزة الإعلام باعتبارهم الوحيدين المؤهلين بتنفيذ هذه التوجهات. هؤلاء المدراء حسب المادة 6 ليسوا سوى مناضلين في الحزب.

بمعنى أن القانون لم يكتف بحرمان المواطنين من امتلاك الوسيلة فقط، بل حرّمهم حتى من تقلد مناصب في إدارة الوسيلة إذا لم يكونوا مناضلين في الحزب. ما يطرح السؤال بعمق : هل المناضل في الحزب مواطن من الدرجة الأولى وغير المناضل مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة ؟

## 1 - ممارسة الصحافة

لقد حددت المادة 3 الممارسة الإعلامية بما يلي : يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني مع مراعاة الأحكام التي يتضمنها الدستور وخاصة في مادتيه : 55 و 73.

وهذا يعني أن ممارسة الحرية لا يجب أن تتعارض أو تتناقض مع التوجه الإشتراكي للبلاد، القيم الوطنية، وتوجيهات القيادة السياسية. بعبارة أخرى لا يجوز التعرض بالنقد للخيارات الإشتراكية وتوجيهات القيادة السياسية ومواقف المسؤولين أو تصريحاتهم.

وهذا يعني أن القانون سلب الحق في النقد والحق في الاختلاف والحق في المعارضة، فإذا لم يكن للصحفي الحق النقد، فما هو دوره إذن ؟

والغريب في قانون 1982 هو أنه يعتبر أجهزة الإعلام غير سياسية بل ثقافية واجتماعية. وهو ما تؤكد المادة 8 : " تعتبر أجهزة الإعلام الوطنية مؤسسات ذات طابع اجتماعي وثقافي".

وحتى في ترتيب المفردات يأتي الطابع الاجتماعي قبل الثقافي. وهذا يعني أنه وسائل ليست سياسية رغم أنها تقوم بدور سياسي لصالح النظام، وليست ذات طابع اقتصادي لأن تمويلها يتم من قبل الدولة.

## 2 - حرية النشر

حرية النشر تحددها المادة 12 في الباب الأول المتعلق بالنشر والتوزيع حيث يمنع على الجميع إصدار أي صحيفة ما عدا الحزب والدولة. "إصدار الصحف الإخبارية العامة من اختصاص الحزب والدولة لا غير". وتسمح المادة 14 للمؤسسات الإدارية والجامعات ومعاهد التكوين ومراكز البحث والإتحادات المهنية والمؤسسات الاشتراكية والجمعيات ذات النفع العام المأذون لها قانوناً أن تصدر نشرات تتصل مباشرة باختصاصها.

وتنص المادة 15 أنه يجب التصريح بالنشرية المتخصصة لدى وزير الإعلام قصد اعتمادها قبل 90 يوماً من ظهور العدد الأول منها. باستثناء نشرات الحزب والمنظمات الجماهيرية والإتحادات المهنية التي يتم اعتمادها من الحزب.

ما يعني أن النظام ممسك بمفاصل النشر كلية.

## 3 - التوزيع

تنص المادة 24 على أن الدولة تتولى احتكار كل نشاط خاص بتوزيع الإعلام المكتوب والمصور. بمعنى تقديم المعلومات وليس بيع الصحف الذي تحدده المادة 60 وما بعدها. ويمكن إسناد هذا الاحتكار لمؤسسة أو مؤسسات وطنية مختصة.

ما يعني أن النظام متمسك بعملية التوزيع كلية.

#### 4 - الإعلان

تنص المادة 27 على احتكار الدولة للإشهار. ويمكن إسناد هذا الإحتكار لمؤسسة أو مؤسسات عمومية.  
ما يعني أن الدولة تحتكر الإعلان أيضا.

#### 5 - الإذاعة والتلفزة

تنص المادة 29 على أن الدولة تتولى احتكار الخدمة العمومية للإذاعة والتلفزة. ويمكن إسناد هذا الإحتكار لمؤسسة أو عدة مؤسسات عمومية.

#### 6 - السينما

تنص المادة 31 أن الدولة تتولى احتكار انتاج وتوزيع الأفلام. وتمارس هذا الإحتكار مؤسسة أو مؤسسات عمومية.

#### 7 - الصحفي

تحدد المادة 35 عمل الصحفي المحترف على أنه عمل بكل مسؤولية والتزام على تحقيق أهداف الثورة.

#### 8 - مصدر الخبر

تمنح المادة 45 للصحفي الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر، وتلزم المادة 46 كل إدارة مركزية أو إقليمية أو محلية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أن تقدم الإعلام المطلوب للممثلين الرسميين للصحافة الوطنية.

إن هذا الإلزام غير موجود حتى في القوانين اللاحقة أي قانون 1990 وقانون 2012.

لكن تأتي المادة 47 مباشرة لتسلب هذا الحق عندما نصت على :  
"يمكن أن يرفض تقديم الإعلام للصحافيين المحترفين في حالة ما إذا كان من شأنه :

- أن ينال من الأمن الداخلي والخارجي للدولة

- إن يفشي السر العسكري أو السر الإقتصادي الإستراتيجي

- أن يمس بكرامة المواطن وحقوقه

ويلاحظ أن هذه الشروط عبارة عن مفاهيم غامضة وهلامية ومطاطية ويمكن تكييفها كيفما شاءت السلطة أو وزارة الإعلام أو الحزب. وبالتالي يمكن اعتبارها عرقلة صريحة لممارسة المهنة.

## 9 - التوزيع أي بيع الصحف

تنص المادة 60 على أن الدولة تتولى احتكار توزيع النشريات الدورية الوطنية والأجنبية في كامل التراب الوطني. وتتولى مؤسسة أو عدة مؤسسات إشتراكية مكلفة بالتوزيع احتكار التوزيع.

## 10 - الإستيراد

تنص المادة 61 على أن الدولة تحتكر استيراد النشريات الدولية الأجنبية وتصدير النشريات الدورية الوطنية. وترخص المادة 62 للهيئات الإدارية القيام بهذه المهمة شريطة القيام مسبقا بتبليغ وزارة الإعلام.

بطريقة مباشرة يكلف قانون الإعلام لعام 1982 مدير المطبعة بمراقبة ما ينشر. حيث تحمله المادة 73 مسؤولية ما ينشر مثلما تحدد المادة 71 مدير الجريدة أو الإذاعة والتلفزيون مسؤولية كل ما ينشر ويبث ويذاع.

وهذا معناه أنه يتعين على مدير المطبعة إنشاء لجان قراءة لمراقبة كل ما ينشر، وبالتالي من حقه التدخل بحذف ما يراه لا يتماشى وأهداف الإعلام. ومن حق مدير التلفزيون إنشاء لجان مراقبة كل ما يبث.

وتحدد المواد 85 وما بعدها العقوبات المترتبة عن عدم تطبيق مختلف الأحكام الواردة في القانون بين الغرامات والسجن والتوقيف المؤقت أو النهائي للنشرية. والعقوبات ليست في الواقع سوى تقييد لحرية العمل الصحفي.

في المحصلة نقول أن قانون الإعلام لعام 1982 هو قانون تكررته الدولة بموجبه سيطرتها التامة على وسائل الإعلام وعلى مضمون وسائل الإعلام أيضا. ما يعني أن الحرية هي الضحية الأول لهذا القانون قبل الصحفي وقبل المواطن.

### ثانيا : قانون 1990<sup>1</sup>

بدأت ملامح الانفتاح الإعلامي في الجزائر عندما بدأت الحكومة وحزب جبهة التحرير الوطني يتلقيان رسائل وإشارات عن امتعاض المواطن من وسائل الإعلام الجزائرية، وهو ما أكدته تقرير اللجنة المركزية للحزب عام في المؤتمر الرابع.

---

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون الإعلام 3 أفريل 1990.

لذلك نلمس في قانون 1990 تحولا واضحا، بداية من مفهوم الحق في الإعلام، حيث عبرت عنه المادة 2 بأنه يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركة الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير".

لكن الغموض هنا يكمن في كيف يستطيع المواطن تجسيد حقه في الإطلاع، لأن هذا الحق لا يمكن أن يتم إلا بحق الصحفي في الوصول إلى مصدر الخبر، وحرية امتلاك الوسيلة وحرية النشر والتوزيع.

### 1- الحق في الإعلام

هناك تطور كبير بين مفهوم الحق في الإعلام في قانون 1982 : "الحق في الإعلام حق اساسي لجميع المواطنين. تعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي."

ثم أكدت المادة 3 في قانون 1990 على أن حق الإعلام يمارس بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني. ثم أوضحت المادة 4 أن الحق في الإعلام يمارس من خلال :

-عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام

-العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات

الطابع السياسي

-العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون

الخاضعون للقانون الجزائي

-ويمارس من خلال أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزيوني

وهذا معناه أن الحق في الإعلام لم يعد من احتكار الدولة، بل أصبح من حق الأحزاب والجمعيات والأشخاص، وأنه يتم من خلال مختلف وسائل الإعلام سواء أكانت صحافة مكتوبة أو إذاعية أو تلفزيونية. غير أن التجسيد العملي لهذا التطور الكبير لم يكن يتماشى مع هذه المادة، ما يعني أن القانون منح حرية التملك وحرية التفكير وحرية إبداء الرأي لكنه عمليا لم تكن بالشكل الكافي. وتحت المادة 10 في فقرتها الثانية وسائل الإعلام على ضرورة ضمان المساواة في إمكانية التعبير عن تيارات الرأي والتفكير.

والحقيقة أن هذه المادة "مثالية جدا" لأنه يستحيل ضمان هذا النوع من المساواة، إلا من خلال حرية حقيقية للتملك.

ومع ذلك بينت الممارسة أن وسائل الإعلام كانت مفتوحة للمعارضة ومختلف التيارات بشكل معقول ومقبول، لكن التحولات السياسية عصفت بهذا عمليا، كما ساهمت تلك التحولات أيضا في انحراف الممارسة الإعلامية من الناحية الأخلاقية والقانونية. وليس المجال لمناقشة هذا الموضوع الآن.

## 2- النشر

تنص المادة 14 على أن "إصدار النشريات حر، غير أنه يشترط تسجيله ورقابة صحته، وتقديم تصريح مسبق لا يقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول".

ويسجل التصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا. ويقدم التصريح في ورق مختوم يوقعه مدير النشريات، ويسلم له وصل بذلك في الحين.

هذه المادة تعتبر ثورة جذرية في عالم النشر، أي أنها تكرس حرية امتلاك الصحف، لكن عمليا لم يكن تطبيق هذه المادة سليما.

### 3 - الضوابط

تحدد المادة 26 بعض الضوابط لممارسة المهنة كما يلي : " يجب أن لا تشمل النشرية الدورية والمتخصصة الوطنية والأجنبية كيفما كان نوعها ومقصدها على كل ما يخالف الخلق الإسلامي والقيم الوطنية وحقوق الإنسان أو يدعو للعنصرية والتعصب والخيانة سواء أكان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا، كما يجب ألا تشمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع العنف والجنوح."

والحقيقة أن جميع القوانين تضع حدودا لممارسة الحرية، ولم يخرج قانون الإعلام لعام 1990 عن حدود الضوابط المقبولة في مختلف قوانين الصحافة عبر العالم.

### 4- مصدر الخبر

تعطي المادة 35 للصحفي الحق في الوصول لمصدر الخبر، ثم تمنع المادة 36 الصحفي من نشر المعلومات التي من شأنها :

- أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة
- أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا أو دبلوماسيا

- أو تمس بحقوق المواطن وحياته الدستورية
- أو تمس بسمعة التحقيق والبحث القضائي

وتحمل المادة 42 مسؤولية المخالفات للمديرين والناشرين والطابعين والموزعين أو البائعين والبائعين وملصقي الإعلانات الحائطية. وهذه مادة تعكس فهم الدولة حينها للعمل الإعلامي، ويمكن أن تعتبر تقييدا صريحا.

## 5 - توزيع الصحف

لقد حدثت نقلة نوعية في قانون 1990 حيث تنص المادة 54 على أن بيع الصحف الوطنية والأجنبية في الطريق العام يخضع لمجرد تصريح مسبق لدى البلدية المعنية.

بخصوص الإذاعة والتلفزيون تنص المادة 56 على أنه يخضع لرخص ودفتر شروط تعده الإدارة بالتشاور مع المجلس الأعلى للإعلام.

## 6 - استيراد الصحف

حدثت نقلة نوعية كذلك، حيث تنص المادة 57 على أن استيراد النشريات الأجنبية وتوزيعها عبر التراب الوطني يخضع لرخصة مسبقة تسلمها الإدارة المختصة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام.

الجديد في قانون 1990 هو إنشاء المجلس الأعلى للإعلام، الذي حل محل اللجنة المركزية ووزير الإعلام والقيادة السياسية في قانون 1982.

لكن المادة 59 تنص على أن المجلس هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتمثل مهمتها في السهر على احترام أحكام القانون. بمعنى أنها مخولة قانونا للسهر على حرية امتلاك الوسيلة وحرية الممارسة الإعلامية طباعة وتوزيعا واستيرادا.

وتضمن كذلك قانون 1990 أحكاما جزائية لمن يخاف المواد المنصوص عليها في القانون، تتمثل في العقوبات المالية والسجن وتوقيف النشرية توقيفا مؤقتا أو دائما.

وهو ما يمكن قراءته من زاويتين : زاوية الصحفيين الذين يعتبرونه حدا لحرية التعبير، وزاوية المشرع الذي ينظر إليه كتنظيم وحماية لحرية التعبير.

والحقيقة أن مستوى الحرية في ظل قانون 1990 خلال الممارسة كان ملحوظا، ولم يتأثر إلا بالأزمة السياسية الأمنية لسنوات التسعينيات، التي أدت إلى حالة الطوارئ، التي أصبحت تتحكم في ممارسة الفعل الإعلامي، وما نجم عنها من تقييد ومراقبة ومتابعة وسجن ومنع من الكتابة والإجبار على التوقيع في مركز الشرطة ثم التوقف عن منح التراخيص وأحكام مختلفة أخرى.

### ثالثا : قانون 2012<sup>1</sup>

بدأت ملامح قانون 2012 ترسم بعد ملاحظة زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للشعوب، وإسهام وسائل الاتصال الحديثة في تغذية أحداث الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا ودول عربية أخرى كانت أقل حدة.

يضاف إليها الانفتاح التلفزيوني في دول المشرق العربي وانفجار القنوات الخاصة والمتخصصة، التي أصبحت بحلول عام 2012 تتعدى 1000 قناة فضائية عربية.

---

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12 - 05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012 والمتعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية العدد 2 الصادر بتاريخ 21 صفر 1433 الموافق لـ 15 جانفي 2012.

لذلك كان لزاما على حكومات دول المغرب العربي بصفة عام أن تسمح بخلق إعلام جديد ومختلف عما كان قبله، إعلام يكون شفافا ومنفتحا على الحقائق وذو مصداقية. وهكذا في خضم أحداث الربيع العربي، وزيادة نفوذ تكنولوجيا المعلومات في المجتمع، ولد قانون الإعلام لعام 2012.

## 1 - ممارسة المهنة

أول ما يميز قانون 2012 هو المادة 1 التي تنص على أن القانون يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة. أي حدث ربط بين الحق في الإعلام وحرية الصحافة.

ثم تؤكد المادة 2 على أن نشاط الإعلام يمارس بحرية في ظل احترام بعض الشروط حددتها نفس المادة.

ثم المادة 127 التي تنص على أن الدولة تمنح إعانات لترقية حرية التعبير لا سيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة.

## 2 - النشر

إن قانون 2012 يعزز حرية النشر، حيث تنص المادة 11 على أن إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية، ويخضع إصدار كل نشرية دورية لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات بإيداع تصريح مسبق موقع من طرف المدير مسؤول النشرية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ويسلم له فوراً وصل بذلك. بينما في قانون 1990 كان التصريح يقدم لوكيل الجمهورية المختص إقليمياً.

وتجنباً لأي تأويل، تحدد المادة 13 أن سلطة ضبط الصحافة المكتوبة تمنح الاعتماد في أجل 60 يوماً ابتداء من تاريخ إيداع

التصريح. ثم توضع المادة أن "الإعتماد يمنح للمؤسسة الناشرة" ويعتبر بمثابة الموافقة على الصدور.

وحسب المادة 14 فإن سلطة الضبط تستطيع رفض منح الإعتماد، على أن تبلغ صاحب الطلب بذلك في خضم 60 يوما. ونفس المادة تخول لصاحب الطلب الطعن أمام الجهات القضائية المختصة. المشكلة هنا أن القانون لم يحدد الحالات التي يحق لسلطة الضبط رفض منح الإعتماد.

وحتى يتم تجنب فوضى الإعتماد التي سادت في قانون 1990، تحدد المادة 16 أن الإعتماد غير قابل للتنازل بأي شكل من الأشكال. وفي حالة حدوثه يتم سحب الإعتماد مع إمكانية المتابعة القضائية. وهناك بعض المواد يمكن اعتبارها معرقة نسبيا، منها المادة 18 التي تنص على أن الإعتماد يسحب في حالة عدم صدور النشرة في مدة سنة ابتداء من تاريخ تسليم الإعتماد. المادة 25 تنص على أن الشخص المعنوي يملك أو يسير نشرة واحدة فقط للإعلام العام.

ربما أراد منها المشرع منع الإحتكار وميلاد التكتلات الإعلامية الكبيرة التي قد تكون على حساب حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام والتعبير أيضا، وهو احتياط مقبول إذا لم يكن الهدف منها التحكم في مستوى الحرية على المدى البعيد.

### 3 - التوزيع

تنص المادة 34 على أن توزيع النشريات الدورية بما فيها الأجنبية يمارس بحرية. وتوضح المادة 35 أن هذا التوزيع يخضع إلى تصريح مسبق لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

والحقيقة يعتبر هذا ثورة من الناحية النظرية، لكن بانتشار الأنترنت ومختلف التطبيقات التكنولوجية للهاتف النقّال والشبكات الإجتماعية تصبح هذه "الثورة" بدون فائدة، لأنها جاءت متأخرة عن زمانها بنصف قرن.

#### 4 - الإستيراد

تنص المادة 37 أن استيراد النشريات الدورية الأجنبية يخضع لترخيص مسبق من سلطة الضبط.

وتبين هذه المادة بوضوح، مدى الفهم الخاطئ للنظام الجزائري للمتغيرات التكنولوجية، فاليوم لم يعد بمقدور الحكومات مراقبة دخول النشريات الأجنبية، مادام الجميع يستطيع تحميلها أو الولوج إليها عبر الأنترنت. حيث أتاحت شبكة المعلومات العالمية سلطة خيالية في نشر المعلومات واستقبالها وفي تحميل الملفات المكتوبة وصور الفيديو، ومنحت للمواطنين سلطة خيالية في التحرر من قبضة الحكومات.

#### 5 - سلطة الضبط

لعل أهم ما يلاحظ في مهام سلطة الضبط هو حرصها على "تشجيع التعددية الإعلامية، ومنع الإحتكار"، وهو ما نصت عليه المادة 40، وهذا يخدم من وجهة نظري حرية الرأي والتعبير والصحافة، شريطة أن لا يتحول منع الإحتكار إلى منع الحرية ذاتها. وسلطة الضبط في قانون 2012 هي التي حملت إسم المجلس الأعلى للإعلام في قانون 1990، لأن قانون 1990 يعرف المجلس الأعلى للإعلام على أنه "سلطة إدارية مستقلة ضابطة".

ويمكن لقانون 2012 أن يتعطل تماما باسم سلطة الضبط، لأن تركيبتها تتكون من معينين من قبل رئيس الجمهورية ومعينين من قبل رئيس مجلس الأمة ومعينين من قبل رئيس المجلس الشعبي الوطني، ومنتخبين من قبل الصحفيين. ومادام عدد الصحفيين غير مضبوط بدقة، وبطاقة الصحافي غير جاهزة رغم الخطوات التي قطعتها وزارة الإعلام في عهد الوزير السابق محمد السعيد، فإن هذا الوضع قد يصبح معرقلا لإنشاء سلطة الضبط.

## 6 - الإعلام الإلكتروني

لم يغفل قانون 2012 الحديث عن الإعلام الإلكتروني، تنص المادة 66 أن نشاط الإعلام عبر الأنترنت يمارس بحرية ويخضع لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات بإيداع تصريح مسبق من طرف المدير المسؤول عن جهاز الإعلام الآلي عبر الأنترنت.

عرفت المادة 67 الصحافة الإلكترونية، وحصرتها في الأنترنت فقط، حيث تغافل إمكانية إصدار مجلات إلكترونية عن طريق الأقراص المضغوطة.

لكن القانون لم يفصل بين صحيفة أو موقع إلكتروني مئة بالمئة، أي ليس له نظير ورقي، وبين المواقع الإلكترونية التي تصدر كذلك عبر الأنترنت، فهل الحصول على رخصة لإصدار جريدة إلكترونية يعطي الحق لهذه الصحيفة أن تصدر على الأنترنت ؟ وهل في حالة توقيف الجريدة مثلا يمتد التوقيف للموقع الإلكتروني ؟

وهكذا يمكن القول أن قانون 2012 لم يجسد فهما دقيقا للصحف الإلكترونية.

تنص المادة 84 على ما يلي : "يعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصادر الخبر ما عدا في بعض الحالات المحددة في المادة نفسها. مشكلة مصدر الخبر أنه لا يلزم الإدارات بتقديم المعلومات للصحفي، ولا يعرض المسؤولين للمتابعة القضائية في حال ما إذا أدلوا بمعلومات خاطئة أو مضللة أو غير كاملة أو غير دقيقة. فإذا كان القانون يعاقب الصحفي والصحيفة بسبب نشر القذف مثلاً، فلماذا لا يعاقب المسؤول عندما يمتنع عن الإدلاء بمعلومات أو عندما يدلي بمعلومات كاذبة أو مشوهة أو مضللة. ؟

## 8 - الضوابط

يضع قانون 2012 في المادة 92 ضوابط للممارسة المهنة في باب آداب وأخلاقيات المهنة. حيث تمنع المادة 93 انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم. وتمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وهو ما يمكن اعتباره حصانة غير مبررة للمسؤولين، إذ يعتبر كثير من الصحفيين أن المسؤولين ليس لديهم حياة خاصة، بل إن الحياة الخاصة يجب أن يعرفها الناس حتى يعرفوا من يحكمهم.

تضمن القانون أحكاماً جزائياً لمن يخالف مواد القانون. لكن يلاحظ غياب عقوبة السجن، وهو تطور كبير مقارنة بالقوانين السابقة.

وفي المحصلة يمكن القول أن مختلف قوانين الإعلام الجزائرية تمنح الحرية بليد ونزعها بيد أخرى. وقانون 2012 باعتبارها القانون الحالي الساري المفعول يمكن تسميته بقانون وسائل الإعلام وليس

بقانون الإعلام، لأنه يركز على كيفية التملك فقط، بينما تفقد حرية التملك معناها إذا لم تكن مصحوبة بشروط أخرى مصاحبة. إن حرية الصحافة، هي جزء من حرية المجتمع، ولا يمكن للصحافة أن تكون حرة بموجب قانون، إذا كانت الحريات الأخرى : الإستثمار النقابات والإضرابات والأحزاب والجمعيات وغيرها مضمونة ومجسدة فعلا.

ولا يمكن للحرية أن تتجسد فعلا في غياب مؤسسات اقتصادية خاصة تضمن تمويل وسائل الإعلام بالمادة الإعلانية. إن الصحفي يطلب مزيدا من الحرية، في الوقت الذي تتخوف فيه السلطة من حرية قد يفهمها الصحفي فهما خاطئا.

## مراجع ذات صلة

### أولا : القوانين

- 1 - قانون الإعلام 1982
- 2 - قانون الإعلام 1990
- 3 - قانون الإعلام 2012

### ثانيا : الكتب

- 1 - عبد العالي رزاق، المهنة صحفي محترف، قوانين الإعلام وأخلاقيات الصحافة في 22 دولة عربية، دار هومة 2013.
- 2 - د. محمد لعقاب، قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة، دار هومة، الجزائر، ط1، 2010.

### ثالثا : المجلات

- 1 - مجلة علوم الإعلام والاتصال العدد
- 2 - المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصادرة عن مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 2 أكتوبر 2013.

### رابعا : الأطروحات

- 1- ثرايا زرقاوي، (دكتوراه) الانفتاح التلفزيوني في بلدان المغرب العربي. جامعة الجزائر. 3-2013.